

Distr.: General
13 September 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السابعة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢ أيار/مايو ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ماكاي (نيوزيلندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كوتسنييتسوف

المحتويات

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

البند ١٢٥ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك

البند ١٢٦ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا

البند ١٣١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)

(أ) بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

- البند ١٣٤ من جدول الأعمال: تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا
- البند ١٣٥ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط
- (أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك
- (ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
- البند ١٣٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون
- البند ١٣٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية
- البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع) (A/57/787؛ A/58/740، A/58/753، A/58/761، A/58/764، A/58/765 و A/58/767؛ A/C.5/58/37 و Corr.1؛ A/59/292، A/59/546، A/59/681، A/59/688، A/59/691، A/59/698 و Add.1، A/59/701، A/59/702، A/59/708، A/59/714 و Add.1، A/59/722، A/59/730، A/59/736 و Add.2، A/59/762، A/59/763 و A/59/784)

١ - السيد مونيغستاد (النرويج): قال إن النرويج ملتزمة التزاما راسخا بحفظ السلام. ومن أجل المحافظة على السلام والأمن الدوليين، يجب على الدول الأعضاء أن تتحمل مسؤوليتها الجماعية فتقدم إلى الأمم المتحدة الوسائل الكفيلة التي تسمح لها بالمحافظة على قدرتها وبتعزيز هذه القدرة من أجل تخطيط وإجراء عمليات معقدة بصورة متزايدة في مجال حفظ السلام. وإذ يواجه العالم تحديات جديدة، من الأهمية بمكان بالنسبة للدول الأعضاء أن تدفع اشتراكها المقررة بالكامل وفي موعدها وبدون شروط. وقد تم إحراز تقدم هائل في تدبير شؤون عمليات حفظ السلام وإدارتها، ولكن يتعين على الأمانة العامة أن تستفيد إلى أقصى حد ممكن من الموارد النادرة، وتعزيز قدرة مكتب خدمات الرقابة الداخلية من أجل القيام بسرعة بالتحقيق في الادعاءات المتعلقة بالاستغلال الجنسي والإساءات الجنسية في بعثات حفظ السلام. وينبغي إنفاذ سياسة عدم التسامح الدقيقة بالاستناد إلى معايير موحدة وملزمة، ويجب وضع المديرين المدنيين والقادة العسكريين موضع المساءلة، من أجل استعادة مصداقية الأفراد العاملين في عمليات حفظ السلام في تعاملهم مع المدنيين في مناطق الصراعات. وتترتب على استراتيجية القضاء على الاستغلال الجنسي والإساءات

الجنسية في المستقبل تكاليف، ولكن تنفيذ التوصيات الواردة في مشروع القرار A/C.4/59/L.20 يجب أن تعتمد على التبرعات. كما أن النرويج تدعم بشكل كامل إنشاء وحدة معنية بسلوك الأفراد للتأكد من أنهم يمثلون لمعايير السلوك التي وضعتها الأمم المتحدة ومن إنفاذها.

٢ - وأضاف أن حجم المطالبات الرهنة لعمليات حفظ السلام تعني أن هناك حاجة إلى التزام أكبر من جانب جميع الأطراف في المنظومة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية، التي يمكن أن يكون لمشاركتها النشطة ومعرفتها في مجال وطبيعة الصراعات ميزة هائلة للتخطيط في العمليات وإدارتها. وما زالت هناك ثغرات كبيرة في قدرة المنظمة على حفظ السلام، بما في ذلك في مجالات النقل الاستراتيجي، والدعم الجوي التكتيكي، والمرافق الطبية الميدانية. وترحب النرويج بالعمل الذي تم إنجازه من أجل تنسيق دور مختلف كيانات الأمم المتحدة دعما لعمليات السلام المعقدة، كما أنها تشجع على بذل المزيد من الجهود لتوضيح الأدوار، وتجنب تداخل الأنشطة، وضمان وجود فعالية أكبر.

٣ - وقال إن تطوير سياسات عامة في مجال تمويل أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يتطلب إجراء مناقشات معمقة بالإضافة إلى إرشاد من الأمانة العامة والمنظمات الإنسانية والصناديق والبرامج. وتدعم النرويج إدراج أساس للتكاليف في تقرير ميزانية حفظ السلام في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وغير ذلك من المهام الإنسانية كجزء من ولاية حفظ السلام. وتتحمل الدول الأعضاء مسؤولية التأكد من وجود تمويل منتظم وثابت ودائم لجميع جوانب البعثات المتكاملة.

٤ - السيد تيرزي (تركيا): قال إن المنظمة، بسبب الحجم والتعقيد المتزايدين لبعثات حفظ السلام تواجه تحديا إداريا وضغطا متزايدا من أجل تحسين الفعالية والفاعلية

إنشاء خلية تحليل مشتركة للبعثات، ستناول جميع البعثات والعمليات ذات الصلة. كما أن استعراض العمليات الإدارية يمكن أن يكون مفيداً في تحديد المجالات التي فيها مشاكل.

٧ - وأضاف أن الاستعراضات الإدارية لإجراء تقييمات دورية لبعثات حفظ السلام أداة هامة أخرى، شأنها في ذلك شأن الميزنة القائمة على النتائج، التي سمحت نتائجها للفترة المالية ٢٠٠٣-٢٠٠٤ للمنظمة بوضع تقديرات إرشادية أكثر واقعية لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وعليه فإن بيانات التقديرات الإرشادية للمؤشرات التي سيتم على أساسها قياس التحسينات التي تم إدخالها ينبغي أن تكون موثقة، كما ينبغي وضع نظام رسمي لجمع البيانات لضمان صحة مؤشرات الإنجاز والنتائج الفعلية. وينبغي أن يكون نظام تقييم الأداء جزءاً لا يتجزأ من الميزنة القائمة على النتائج من أجل تحسين عمليات التنفيذ. ولكن ينبغي للمديرين والموظفين أن يكونوا يقظين بحيث لا يركزوا تركيزاً أكبر على تدابير الأداء على حساب أهداف المنظمة. وبالإضافة إلى القواعد والأنظمة الواضحة، ينبغي وضع معايير تشغيلية حيثما يكون ذلك ممكناً من أجل تحسين فعالية التنفيذ.

٨ - وتعرض بعثات حفظ السلام، بسبب تعقيدها التشغيلية، وانتشارها الجغرافي، ونفقاتها المالية الكبيرة إلى مخاطر كامنة في مجال الرقابة أكثر مما تتعرض إليه أجزاء أخرى للأمم المتحدة. وعليه ينبغي أن تعيد الإدارة هيكلة نظام مراجعة الحسابات بهدف تحسين تغطية أنشطة حفظ السلام الميدانية، وتطوير معالم وبارامترات من أجل تحسين عمليات المراجعة في المستقبل.

٩ - وإن نجاح أنشطة حفظ السلام مرتبط ارتباطاً وثيقاً بحل الأسباب الجوهرية للصراعات والحروب، وهي بصفة رئيسية تتعلق بالفقر والأمية. وعليه ينبغي التخطيط لبعثات

نتيجة الاحتياجات المتزايدة من الموارد المالية. وإن التجهيزات الأولية الكبيرة لعمليات حفظ السلام الأخيرة بالإضافة إلى التوسع في البعثات القائمة جعلت قدرة المنظمة تواجه تحديات فيما يتعلق بتلبية هذه الاحتياجات. وإن مهام حفظ السلام والمهام المتصلة بذلك تشكل أهم جزء من الهيكل الإداري للمنظمة وتصميمها الناجح، ويتوقع من تنفيذ الجهود الإصلاحية الجارية في مجالات مثل إدارة الموارد البشرية، والمشتريات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والميزنة القائمة على النتائج أن تزيد بشكل ملحوظ من فعالية وكفاءة هذه المهام. وفي هذا الصدد، قال إنه يرحب بالإكمال الناجح لمشروع السنتين الرامي إلى إنشاء مخزونات للانتشار الاستراتيجي في قاعدة الأمم المتحدة اللوجستية في برينديزي بإيطاليا.

٥ - وتشكل المشتريات واحداً من وجوه الإنفاق الرئيسية للمنظمة ومهام الدعم فيها، وعليه فإن إنشاء آليات للمساءلة ووضع قواعد وأنظمة متينة هي بمثابة جانب حاسم في هذا المجال. كما ينبغي أن تنفذ على وجه السرعة المسؤولية الأخلاقية والتدابير الإدارية المتعلقة بالنوعية، بالإضافة إلى النظم الإدارية المشتركة المتعلقة بالمشتريات، والنماذج المستخدمة في عمليات الاستئجار وإبرام العقود، ونظم التقييم وتقدير الأداء، والتدابير المتعلقة بتسجيل واستعراض البائعين. كما ينبغي أن تكون الإدارة الشاملة والآلية والآنية للمخزونات جزءاً لا يتجزأ من الإدارة والرقابة الفعالة، كما ينبغي العمل على جعل نظام إدارة المخزونات المسمى غاليليو يشمل جميع البعثات.

٦ - وبسبب التعقيد المتزايد باستمرار لعمليات حفظ السلام، ينبغي إجراء دراسة إدارية مفصلة بهدف إعادة هندسة الهيكل التنفيذي للبعثات، وعملياتها وتدقيقها، وتحديد أماكن الاختناقات وحالات عدم الفعالية. وفي هذا الصدد، قال إنه يرحب بقرار إدارة عمليات حفظ السلام

(أ) بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويـــــــــــــــت (A/59/614 و A/59/736/Add.14)

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة
للإدارة المؤقتة في كوسوفو (A/59/623، Corr.1 و A/59/633
و A/59/736/Add.1)

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا (A/59/624، A/59/630 و A/59/736/Add.11)

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

(أ) **قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك**
(A/59/625، A/59/653 و Corr.1 و 2،
و A/59/736/Add.4)

(ب) **قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان** (A/59/626، A/59/654 و A/59/736/Add.3)

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة
في سيراليون (A/59/635 و Corr.1، A/59/736/Add.9،
A/59/758 و Corr.1 و A/59/759)

البند ١٣٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (A/59/619، A/59/629 و A/59/736/Add.5)

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية
والمعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ
السلام (تابع)

استعراض الهيكل الإداري لجميع عمليات حفظ السلام
(A/59/794)

حفظ السلام بطريقة متكاملة على أن تساهم في هذا التخطيط جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها. وفي هذا الصدد، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أهمية حاسمة وينطوي ذلك على التزام أخلاقي.

١٠ - السيد أيوسيفوف (الاتحاد الروسي): قال في معرض إشارته إلى الدورة الثلاثين للفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالمشتريات، المقرر أن تنعقد في موسكو في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥، إن المنظمين على استعداد لدعوة ١٥ مراقبا من الدول الأعضاء المهتمة بالموضوع، لافتتاح جزء من الدورة في يومين ٢٥ و ٢٦ أيار/مايو. ونظرا للعدد المحدود من الأماكن، فإن الدعوات ستذهب على سبيل الأولوية إلى تلك الوفود التي أبدت اهتماما بعقد مثل هذه الدورات، في بلدانها في المستقبل. وسوف يتحمل المراقبون النفقات التي سيتكبدونها فيما يتعلق بسفرهم وإقامتهم.

البند ١٢٥ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة
في البوسنة والهرسك (A/59/736/Add.8 و A/59/751)

البند ١٢٦ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (A/59/620، A/59/656/Add.1 و A/59/736/Add.6)

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة
في إثيوبيا وإريتريا (A/59/616، A/59/636 و Corr.1
و A/59/736/Add.10)

البند ١٣١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا (A/59/622، A/59/634 و A/59/736/Add.7)

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: تمويل الأنشطة الناشئة
عن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)

حزيران/يونيه ٢٠٠٦، طلب الأمين العام مبلغ إجمالي قدره ٤٧,٤ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٢٠٠ ٠٠٠ دولار أو حوالي ٠,٣ في المائة، في إطار المخصصات البالغة ٤٧,٢ مليون دولار للفترة المالية الراهنة.

١٣ - وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا (A/59/616 و A/59/636 و Corr.1)، أدت المخصصات البالغة ١٨٨,٤ مليون دولار للفترة ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ إلى نفقات قدرها ١٨٣,٦ مليون دولار، ورصيد غير منفق قدره ٤,٨ مليون دولار أي ٢,٥ في المائة. وبموجب الميزانية المقترحة للبعثة للفترة ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، اقترح الأمين العام مبلغا إجماليًا قدره ١٧٦,٧ مليون دولار، ويمثل ذلك تخفيضا قدره ٢١,٦ مليون دولار أي بنسبة ١٠,٩ في المائة، مقابل المخصصات البالغة ١٩٨,٣ مليون دولار للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وتعزى الاحتياجات الأقل من الموارد إلى التخفيض المتوقع في القوة العسكرية من العدد المأذون به وقوامه ٣ ٩٨٠ إلى ٣ ١٨٤ بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ أي بتخفيض نسبته ١٠ في المائة في عدد الموظفين المدنيين.

١٤ - وبالنسبة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا (A/59/622 و A/59/634) ذكر أنه تم استخدام مبلغ ٣٠,٥ مليون دولار من مخصصات تبلغ ٣٠,٧ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، مما أدى إلى رصيد غير منفق قدره ٢٠٠ ٠٠٠ دولار، ومعدل تنفيذ للميزانية نسبته ٩٩,٢ في المائة. وبالنسبة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، اقترح الأمين العام مبلغا إجماليًا قدره ٣٥,٥ مليون دولار، ويمثل ذلك زيادة قدرها ٣,٦ مليون دولار أي بنسبة ١١,٢ في المائة مقابل مخصصات الفترة الراهنة وقدرها ٣١,٩ مليون دولار. وتعزى الزيادات إلى التكاليف الإضافية المتصلة بالنقل الجوي، والهياكل الأساسية، والإنشاء المقترح لـ ٤٥ وظيفة

إمكانية إدماج حسابات مختلف عمليات حفظ السلام (A/59/795)

١١ - السيد ساك (المراقب المالي): عرض تقارير الأمين العام عن تمويل عمليات حفظ السلام التسع الجارية وميزانياتها، وبعثتين مغلقتين لحفظ السلام، فضلا عن مذكرتين للأمين العام عن استعراض الهيكل الإداري لعمليات حفظ السلام (A/59/794) وإمكانية إدماج مختلف عمليات حفظ السلام (A/59/795). وقد انتهت ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ويبيّن تقرير الأداء النهائي (A/59/751) المعروض على اللجنة أن الدخل الإجمالي اعتبارا من بدء البعثة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ يبلغ ١,٢ بليون دولار، ويضم هذا المبلغ الاشتراكات المقررة البالغة ١,١ بليون دولار. وبلغت النفقات الإجمالية خلال نفس الفترة ٩٦١,٩ مليون دولار، بما في ذلك الوفورات التي تحققت من التزامات الفترة السابقة أو إلغاء تلك الالتزامات وقدرها ٢٤,٨ مليون دولار. وبلغت الاعتمادات التي أعيدت إلى الدول الأعضاء ١٥٦,٩ مليون دولار. وبلغ مجموع تسويات الفترة السابقة ٠٠٠ ٧٢٣ دولار. ووصلت الأصول النقدية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ إلى مبلغ قدره ٢٦,٣ مليون دولار. وقيمة المبلغ النقدي المتاح ٧,٢ مليون دولار، أما الاشتراكات غير المسددة وغير ذلك من المبالغ المستحقة فتبلغ ٣٧,٧ مليون دولار.

١٢ - وكانت النفقات الإجمالية لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (A/59/620 و A/59/656/Add.1) للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ قد تجاوزت المخصصات البالغة ٤٣,٨ مليون دولار بما قيمته ١,٦ مليون دولار أي بنسبة ٣,٧ في المائة. وبموجب الميزانية المقترحة ذات الصلة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠

١٧ - وفيما يتعلق ببعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا (A/59/624 و A/59/630)، وصلت مجموع النفقات للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ من مخصصات قدرها ٥٦٤,٥ مليون دولار مبلغ ٥٤٨,٢ مليون دولار، مما أدى إلى رصيد غير منفق قدره ١٦,٣ مليون دولار. واقترح الأمين العام تخصيص مبلغ إجمالي قدره ٧٢٢,٦ مليون دولار لميزانية الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ويمثل ذلك تخفيضاً قدره ٩٩,٤ مليون دولار في إطار المخصصات الراهنة وقدرها ٨٢٢,٠ مليون دولار. وتعزى الاحتياجات الأقل من الموارد إلى إعادة ثلاث كتائب مشاة إلى وطنها في ١ آذار/مارس ٢٠٠٦، على افتراض أن الانتخابات التي ستجرى في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ ستتم في موعدها وسوف تكون ناجحة. وترجع أيضاً الاحتياجات الأقل من الموارد إلى حقيقة مفادها أنه لم تعد هناك حاجة إلى حصص الإعاشة والتعويضات النقدية فيما يتصل بترع سلاح وتسريح المحاربين السابقين، ذلك أن مرحلة نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الاندماج سوف تكتمل في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وسوف يتم أيضاً إجراء تخفيضات في احتياجات من المروحيات، على الرغم من وجود حاجة إلى ١١ وظيفة إضافية من الموظفين الوطنيين.

١٨ - وفيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (A/59/625 و A/59/653 و Corr.1 و 2) بلغت مجموع النفقات ٣٩,٧ مليون دولار من مخصصات قدرها ٤٠ مليون دولار للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، مما أدى إلى رصيد غير منفق قدره ٣٠٠ ٠٠٠ دولار. وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦، اقترح الأمين العام مبلغاً إجمالياً قدره ٤١,٦ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٧٠٠ ٠٠٠ دولار مقابل مخصصات قدرها ٤٠,٩ مليون دولار للفترة.

١٩ - وفيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (A/59/626 و A/59/654)، تم الموافقة على مبلغ ٩٠ مليون

(٤٢) حارساً في مجال الأمن، وخبير في مجال السواتل، ومساعد في مجال تكنولوجيا المعلومات، ومساعد مالي) وتطبيق معدل أقل للشواغر نسبته ١ في المائة.

١٥ - وبالنسبة للتصرف بصورة نهائية في أصول بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت (A/59/614) أشار إلى أن قيمة المخزون الإجمالي لأصول البعثة في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣ بلغ ٢٣,٩ مليون دولار. كما أن قيمة الأصول المنقولة إلى البعثات الأخرى أو المخزنة بصورة مؤقتة في قاعدة الأمم المتحدة اللوجستية في برينديزي بإيطاليا فقد بلغت ١٢,٦ مليون دولار، ويمثل ذلك ٥٢,٩ في المائة من قيمة المخزون الإجمالي. وبلغت الأصول التي تم التصرف بها في منطقة البعثة ٣,٧ مليون دولار. أما قيمة الأصول التي تم شطبها أو سرقها فبلغت ٧,٥ مليون دولار ويمثل ذلك ٣١,٥ في المائة من قيمة المخزون الإجمالية.

١٦ - بلغت نسبة إنجاز ميزانية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (A/59/623 و Corr.1 و A/59/633) ٩٩,٩٩ في المائة، وعليه تم استخدام المبلغ بأكمله باستثناء مبلغ ٩ ٠٠٠ دولار من المخصصات البالغة ٣١٥,٥٢ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٣-٢٠٠٤. وقد اقترح الأمين العام مبلغاً إجمالياً قدره ٢٤٠,٤ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ويمثل ذلك تخفيضاً قدره ٥٤,٢ مليون دولار أي ١٨,٢ في المائة من المخصصات التي تمت الموافقة عليها والبالغة ٢٩٤,٦ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ويعزى التغيير إلى التخفيض التدريجي في أفراد الشرطة المدنية من ١٩٥ ٢ في تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٢٥ ١ بحلول شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وإعادة أربعة وحدات من الشرطة الخاصة إلى وطنها خلال نفس الفترة المالية، وتخفيض تدريجي للموظفين الدوليين من ٧٦٥ في تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٦٧٥ بحلول شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

قدره ٤٦,٣ مليون دولار لميزانية الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ويمثل ذلك زيادة قدرها ٤,٤ مليون دولار أي نسبة ١٠,٧ في المائة مقابل مخصصات قدرها ٤١,٩ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وتعزى الزيادة إلى زيادات في تكاليف البترين، والزيوت، والتشحيم، وشراء دائرة تلفزيون مغلقة، وأجهزة للكشف عن المعادن من أجل تعزيز الأمن والسلامة، واحتياجات إضافية في مجال النقل الجوي.

٢٢ - وفيما يتعلق باستعراض الهيكل الإداري لجميع عمليات حفظ السلام، أوضح الأمين العام في مذكرته (A/59/794) السبب الذي من أجله لا تستطيع الأمانة العامة تقديم التقرير الذي طلبته الجمعية العامة قبل الجزء الثاني من دورتها الستين المستأنفة.

٢٣ - وفيما يتعلق باستعراض الهيكل الإداري لجميع عمليات حفظ السلام، أوضح الأمين العام في مذكرته (A/59/795) أسباب التأخير في تقديم التقرير عن إمكانية إدماج حسابات مختلف عمليات حفظ السلام. ويعتزم الأمين العام تقديم التقرير لكي تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الستين.

٢٤ - السيد كوزنيتسوف (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات الواردة في تقارير الأداء ذات الصلة تم إدراجها في مناقشة اللجنة للميزانيات المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦. ويرد تقرير الأداء النهائي لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في الوثيقتين A/59/751 و A/59/736/Add.8، وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراحات الأمين العام فيما يتعلق بالبعثة. وتتعلق التخفيضات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية في الوثائق A/59/620 و A/59/656/Add.1 و A/59/736/Add.6 بمنصب

دولار للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وكانت مجموع النفقات خلال هذه الفترة ٨٩,٩ مليون دولار، مما أدى إلى رصيد غير منفق قدره ١٠٠ ٠٠٠ دولار. وبالنسبة لميزانية الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، اقترح الأمين العام ميزانية قدرها ٩٤,٣ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ١,٣ مليون دولار مقابل مخصصات قدرها ٩٣ مليون دولار للفترة الراهنة.

٢٥ - وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون (A/59/635 و A/59/758، Corr.1 و A/59/759)، بلغت مجموع النفقات لفترة السنتين ٢٠٠٣-٢٠٠٤ من مخصصات قدرها ٥٢٠ مليون دولار مبلغ ٤٤٨,٧ مليون دولار، مما أدى إلى رصيد غير منفق قدره ٧١,٣ مليون دولار. وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦، اقترح الأمين العام ميزانية قدرها ١٠٧,٢ مليون دولار، ويمثل ذلك تخفيضاً قدره ١٨٤,٤ مليون دولار أي بنسبة ٦٣,٣ في المائة مقابل مخصصات قدرها ٢٩١,٦ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ويتصل العامل الرئيسي بتخفيض هذه الموارد بالإغلاق المتوقع للبعثة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وفيما يتعلق بتقديم أصول البعثة في شكل هبة إلى حكومة سيراليون، يلاحظ أن قيمة الأصول في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بلغت ٧١,٩ مليون دولار، وتم اقتراح تقديم ١٢ في المائة منها في شكل هبة إلى الحكومة. وإن سحب الأصول من شأنه أن يعرقل إعادة تأهيل البلد بسبب التحديات التي تواجه القوات المسلحة والشرطة في البلد في مجال الهياكل الأساسية والتحديات اللوجستية.

٢٦ - تمت الموافقة على حوالي ٤١,٥ مليون دولار لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (A/59/619 و A/59/629) لفترة السنتين ٢٠٠٣-٢٠٠٤. وكان هناك رصيد غير منفق قدره ٢,٧ مليون دولار ناجم عن نفقات قدرها ٣٨,٨ مليون دولار. واقترح الأمين العام مبلغاً إجمالياً

٢٦ - وأضاف أن التخفيض الذي أوصت به اللجنة الاستشارية في الوثائق A/59/622 و A/59/634 و A/59/736/Add.7 فيما يتصل بتمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا يتعلق بصفة رئيسية بتوصيات اللجنة حول المناصب والمروحيات. وينبغي الانتهاء من المفاوضات المتعلقة باتفاق مركز البعثة وتحسين عرض الميزنة القائمة على النتائج. فمما كان يثير القلق لم يقتصر على الطريقة التي تم بها إجراء الاستعراض الإداري للبعثة، بل أصبحت الآن الاحتياجات من الموظفين وتركيبه البعثة لا تمتّ بصلة إلى الواقع، مما أدى إلى تضيق الوقت وتبديد الموارد. وينبغي أن تستخلص الإدارة الدروس من هذه التجربة، وتحميل المديرين مسؤولية عدم اتخاذهم الإجراء اللازم أو تأخير هذا الإجراء. فينبغي إنهاء جميع الاستعراضات المقبلة التي تقوم بها الإدارة في موعدها للتأكد من أنها ذات صلة بالنتائج التي تم الإبلاغ عنها. وفيما يتعلق بإنشاء و/أو إعادة تصنيف الوظائف المتصلة بالأمن، توصي اللجنة الاستشارية بأن تقوم إدارة السلامة والأمن التي تم إنشاؤها مؤخرا بدراسة الوضع الأمني للبعثة دراسة مستفيضة، وبأن تنعكس نتائج هذه الدراسة في الميزانيات اللاحقة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وإلى حين أن يتم ذلك، ينبغي عدم اتخاذ أي إجراء فيما يتعلق بالتغييرات المقترحة. وتتوقع اللجنة الاستشارية إدخال تحسينات كبيرة في سياسات شراء السيارات والمعدات، وأوصت بتخفيض قدره ٣٠٠.٠٠٠ دولار فيما يتعلق باستئجار وتشغيل المروحيات، بما أنها خلصت إلى أنه تم تخصيص أموال أكثر من اللازم في الميزانية فيما يتعلق بهذا البند.

٢٧ - وفيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت، توصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام (A/59/614 و A/59/736/Add.14).

في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وترحب اللجنة الاستشارية بعزم القوة على تحويل عدد من الوظائف الدولية إلى وظائف وطنية، ونقل مهام الموظفين الدوليين إلى الموظفين المدنيين. وقد أكدت اللجنة بصورة مستمرة على أهمية تعزيز قدرة ودور الموظفين الوطنيين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض التكاليف دون المساس بالفعالية. ويتعين على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وغيرها من البعثات أن تواصل بذل جهود في هذا المجال.

٢٥ - وقال إن اللجنة الاستشارية توصي بقبول اقتراحات الأمين العام فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، على النحو الذي يرد في الوثائق A/59/616 و A/59/636 و Corr.1 و A/59/736/Add.10. وقد أحيط علما بأن معدل الشواغر الحالي من الموظفين المدنيين في البعثة يبلغ ٢٢ في المائة، بسبب العدد الكبير من الموظفين الذين يغادرون البعثة إلى بعثات جديدة لحفظ السلام، ونتيجة التوسع في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى الرغم من أن اللجنة الاستشارية تشعر بأن انتقال الموظفين ذوي الخبرة إلى البعثات الجديدة لتلبية احتياجاتها شيء محمود، إلا أنه ينبغي رصد الحالة من أجل تجنب تعطل أنشطة بعثة إثيوبيا وإريتريا وإيجاد طريقة للاحتفاظ بالموظفين ذوي الخبرة اللازمين. وقدمت اللجنة الاستشارية معلومات عن الدعم الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا إلى كيانات أخرى في الأمم المتحدة وغير الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ينبغي وضع إجراءات موحدة فيما يتعلق بتسديد ما تكبده الشركاء من تكاليف، بالإضافة إلى مراقبة التكاليف. وترحب اللجنة الاستشارية بما ورد إليها من معلومات عن توقف استخدام الطائرة الخاصة وبالتحاذير ترتيبات بديلة.

٢٨ - وأضاف أن التخفيض الذي أوصت به اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو يتصل بتمويل نفقات السفر. وعلى الرغم من أن معدل تنفيذ الميزانية بلغ ١٠٠ في المائة تقريبا، إلا أنه تم فيما بعد إلغاء مبالغ كبيرة من التزامات الفترة السابقة التي تم إدراجها في تقارير الأداء في شكل نفقات. وإن البعثات التي تم تصغير حجمها مثل هذه البعثة ينبغي أن تولي اهتماما أكبر بوضع ميزانيات سليمة، وبدورها الذي يتغير وفقا للظروف المتغيرة، كما ينبغي تحليل التحديات الجديدة بطريقة شفافة، وربطها بالاحتياجات من الموظفين وبالافتراضات الأخرى. وفيما يتعلق بتحديد رتب الوظائف في البعثة بشكل سليم، تعيد اللجنة الاستشارية تأكيد رأيها بأنه إذا استطاع الموظفون تأدية المهام على نحو منتظم برتب أقل من الرتب الواردة في الميزانية، ينبغي حينئذ تصنيف هذه الوظائف بحيث يتم خفض رتبها. كما ينبغي قصر صرف بدائل الوظائف الخاصة على الظروف الاستثنائية، أي عندما يقوم موظف برتبة متدنية بأداء مهام بصورة مؤقتة يقوم بها عادة موظف برتبة أعلى إلى أن يتم شغل هذا المنصب بالرتبة الملائمة. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي ترشيد برنامج السفر المقترح من خلال إلغاء ما يبدو أنه سفريات متكررة يقوم بها موظفو إدارة عمليات حفظ السلام إلى منطقة البعثة للاطلاع على ما يدور في البعثة وتقييم ذلك وتوفير الإرشاد في مجال السياسات، وكذلك من خلال إجراء تخفيض كبير في عدد ومدة رحلات السفر التي يقوم بها موظفو البعثة لا سيما خارج منطقة البعثة.

٣٠ - وأضاف أن تقرير اللجنة الاستشارية ضم مناقشة عن آثار إغلاق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في ليريا، الذي كان يعمل فيه ٣٢ موظفا من الموظفين الفنيين و ١٤ موظفا إداريا. ونظرا للاحتياج المستمر لتنسيق الإغاثة الإنسانية، تأمل اللجنة الاستشارية أن تطور البعثة منظورا طويلا للأجل عن كيفية تحويل المهام التي يقوم بها في الوقت الراهن مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام للتنسيق الإنساني، والتأهيل، والإنعاش، والتعمير واحتمال إنهاء هذه المهام على مراحل، وتنتظر اللجنة الاستشارية تقديم تحيين عن المسألة خلال عرض الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٣١ - وأوصت اللجنة الاستشارية بقبول اقتراح الأمين العام لتمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. ونظرا للطبيعة الطويلة الأجل للبعثة واستقرارها وفعاليتها، تشيد اللجنة الاستشارية بالتحسينات الواضحة التي تم إدخالها على طريقة عرض الميزانية وتوقع تحيينا لبرنامج تحديث القوة ومدته ثلاث سنوات، وهو أمر ترحب به. وينبغي لمجلس الأمن تقديم تعليمات قبل التقدم بطلب لزيادة عدد أفراد

٢٩ - وطلبت اللجنة الاستشارية، في تقريرها عن تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليريا (A/59/624 و A/59/630 و A/59/736/Add.11) تخفيض عدد الوظائف المطلوبة. وفيما يتعلق بتقرير الأداء. أشارت اللجنة إلى ضرورة تصحيح الأخطاء الواردة في عدد من المدخلات والرموز، وتوقع

٢٩ - وطلبت اللجنة الاستشارية، في تقريرها عن تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليريا (A/59/624 و A/59/630 و A/59/736/Add.11) تخفيض عدد الوظائف المطلوبة. وفيما يتعلق بتقرير الأداء. أشارت اللجنة إلى ضرورة تصحيح الأخطاء الواردة في عدد من المدخلات والرموز، وتوقع

عن البعثة قسما عن أنشطة التصفية تتناول موضوع التصرف في الأصول، وتنظيف البيئة، وتغيير الموظفين بصورة مستمرة، وعمليات الإشراف أثناء مرحلة التصفية، وقضايا معلقة تتعلق بالوفاة والعجز. وتؤكد ضرورة قيام إدارة عمليات حفظ السلام بدعم البعثة دعما كاملا للمحافظة على المستويات الملائمة من الموظفين ذوي الخبرة أثناء مرحلة التصفية الهامة، وتوجه نظر البعثة إلى ضرورة توفر إشراف وثيق يقوم به مراجعو الحسابات الداخلية أثناء هذه المرحلة. وفي رأي اللجنة الاستشارية، كان أحد الدروس المستخلصة من أفضل الممارسات الملاحظة يتمثل في التخطيط والتنفيذ المنسقين للأنشطة مع أصحاب المصلحة ومن شأن ذلك أن يجعل استخدام الموارد يتسم بفعالية أكبر من حيث التكاليف، وزيادة احتمالات نجاح النتائج، والسماح بالتخطيط لاستراتيجيات واقعية للانسحاب. وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول اقتراحات الأمين العام الواردة في الوثيقة A/59/759 المتصلة بتقديم أصول البعثة في صورة هبة إلى حكومة سيراليون.

٣٤ - وإن توصيات اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية تتضمن تخفيضا يتصل بمعدلات شغور/تأخر شغل الوظائف على النحو المحدد في الميزانية. وبالنسبة للوظائف الشاغرة المعلقة إلى حين صدور الاستعراض الإداري الجاري، تأمل اللجنة الاستشارية بأن تستند الاقتراحات الناتجة عن ذلك على مستويات فعلية للوظائف التي يتعين شغلها، وبتقديم مبررات لشغل الوظائف الشاغرة وإلا فيتعين إلغاؤها. وتوجه اللجنة الاستشارية النظر إلى الملاحظات والتوصيات الواردة من مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بالعمليات الجوية، وتطلب من البعثة أن تقوم برصد وثيق لاستخدام الطائرات والاضطلاع باستعراض إداري يرمي إلى التأكد من استخدام الإمكانيات الجوية بطريقة تتسم بفعالية أكبر.

القوة، كما ينبغي ترشيد السياسات المتعلقة بتوريد حاملات جنود مصفحة.

٣٢ - وأوصت اللجنة الاستشارية كذلك بقبول اقتراح الأمين العام فيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، فهي شأنها في ذلك شأن قوة مراقبة فض الاشتباك قوة مستقرة وثابتة منذ مدة طويلة. وتثني اللجنة الاستشارية على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وعلى المقر لعملهما معا من أجل استحداث طرق محسنة لجرد المخزونات ومراقبة التوزيع، ولتعزيز التعاون الإقليمي عند إيجاد متعهدين يقدمون على نحو مشترك حصص الإعاشة لكل من القوة المؤقتة في لبنان وقوة فض الاشتباك. وتوصي بأن تستمر القوة المؤقتة في لبنان بالتعاون الوثيق مع المقر، برصد تكاليف حصص الإعاشة التي يقدمها البائعون ونوعيتها. وتلاحظ أيضا الجهود الناجحة التي بذلتها القوة من أجل تخفيض تكاليف السفر، وذلك في جملة أمور من خلال جمع الزيارات التي يقوم بها المقر إلى بعثة الأمم المتحدة في الشرق الأوسط. وترحب اللجنة الاستشارية أيضا بزيادة استخدام مرافق الاتصالات المتكاملة لعقد اجتماعات بالفيديو.

٣٣ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على المبلغ الكامل الذي اقترحه الأمين العام من أجل تمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وعندما تقدم الأمانة العامة الأرقام الصحيحة، سوف تقدم اللجنة الاستشارية بناء على ذلك تقريراً منقحاً. وإن التكاليف الإضافية المشار إليها في تقرير أداء البعثة نتيجة نقل ١٢٠ موظفا خاضعين لسلسلة ٣٠٠ إلى سلسلة ١٠٠ في النظام الإداري بحاجة إلى توضيحها بشكل شفاف كامل، وعرضها في ميزانيات حفظ السلام ذات الصلة. ولاحظت اللجنة الاستشارية أن للبعثة خطط سفر كثيرة، وهو أمر يصعب تبريره لبعثة على وشك التصفية، وتوصي بترشيد برنامج السفر. ويتضمن تقريرها

الأمين العام المتعلق بميزانية البعثة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ ينبغي أن يفسر بطريقة أكثر شفافية الأسباب التي أدت إلى تصغير حجم البعثة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.

٣٥ - السيد هولوفكا (صربيا والجبل الأسود): قال إن ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) تتمثل في المحافظة على القانون والنظام المدنيين، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، والتأكد من العودة الآمنة وغير المعوقة لجميع اللاجئين والمشردين داخليا إلى منازلهم، والتأكد من حرية حركتهم. وللأسف بعد ست سنوات من إنشاء البعثة، لم يتم الوفاء بهذه الشروط المسبقة، وأعرب عن استغرابه من اقتراح تصغير حجم البعثة من حيث تشكيلها ومخصصاتها في الميزانية. وعلى الرغم من معدلات الإنفاذ العالية في ميزانية البعثة، ينبغي الاحتفاظ بالموارد غير المنفقة في الميزانية بشرط أن يتم إعادة تخصيصها وتوزيعها من أجل تقديم خدمات ملموسة. ومن شأن ذلك أن يسهل السلام والأمن الدوليين بصورة أكبر بالنسبة للجميع، ومن ثم المساهمة في نجاح البعثة.

٣٦ - وأضاف أن تقرير الأداء (A/59/623) لم يذكر ما فعلته البعثة من أجل تسهيل عودة أكثر من ٢٢٠.٠٠٠ من المشردين داخليا. وأعرب عن قلقه من أن التقرير يفسر حرية حركة الأقليات ليعني الموافقة اليومية على نقل ٢٥٠ من أفراد الأقليات إلى أماكن عملهم. ولا يمكن لصربيا والجبل الأسود أن توافق على مثل هذا التفسير لولاية البعثة. بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وبالإضافة إلى ذلك، فإن المسألة الأهم المتعلقة بإزالة المركزية من أجل إنشاء بيئة مستقرة لم ترد في الأنشطة المخطط لها، كما هو معروض بالتفصيل في الوثيقة A/59/633.

٣٧ - وفي حالة تطبيق التخفيضات المقترحة، ينبغي ألا تؤثر بأي شكل من الأشكال على الموارد المالية المنتظر رصدها من أجل استتباب الأمن وحماية حقوق الأقليات، بما في ذلك حرية حركتهم وحرية عودتهم. وإذا كان هناك شيء يجب عمله فهو زيادة الموارد من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية. وإن وفده يؤيد توصية اللجنة الاستشارية ومفادها أن اقتراح